مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

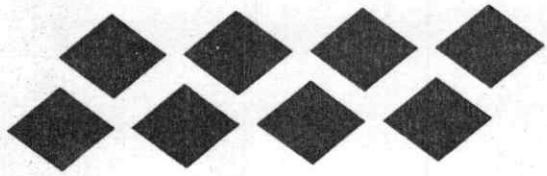

التكرار وآثاره النحوية

د . جمال محمد أحمد عوض
أستاذ اللغويات المساعد في
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا

التكرار وآثاره النحوية

د. جمال محمد أحمد عوض
أستاذ اللغويات المساعد في
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين في قنا

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة السلام على أنبيائه ورسله الهادين بالكلمة الطيبة والقول الحسن إلى طريق الهدى والرشاد .

وبعد،،،

فهذا بحث موضوعه " التكرار وآثاره النحوية " والذي دفعني لدراسة هذا الموضوع يكمن في الأسباب الآتية :

أولاً : تنوع دور التكرار في النحو من حيث الاشتراط وعدمه ، وكذا من حيث التأثير على الإعمال بالإيجاب أو السلب .

ثانياً : تناثر هذا الدور في معظم الأبواب النحوية مما اقتضى جمعه في بحث واحد يبرز دوره

ثالثاً : تباين موقف النحاة من التكرار مما جعله سبباً في زيادة هوة الخلاف في عدد غير قليل من المسائل النحوية .

رابعاً : أن هذا الموضوع – في ظني – لم يتناول من قبل بالدراسة مما جعل لدراسته جدوى وفائدة تكشف دوره ، وتبرز أثره .

هذا ، وقد جعلت هذا الموضوع في مسائل مرتبة حسب ترتيب ألفية ابن مالك .

أما عن طريقتي في دراسة هذا الموضوع فإنها تقوم على العناصر الآتية :

أولاً : مقدمة أشرت فيها إلى قيمة الموضوع ، وأسباب اختياره .

ثانياً : تمهيد أشرت فيه إلى معنى التكرار لغة واصطلاحاً .

ثالثاً : دراسة لأهم المواضع النحوية التي كان للتكرار دور فيها ، وكان تناولي لهذه المواضع مركزاً على بيان أثر التكرار فيها ، وموقف النحاة منه من حيث الاشتراط وعدمه .

رابعاً : ختمت تلك الدراسة باستنتاج لأهم النتائج التي خرجت بها .

خامساً : أعددت فهرساً للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إعداد تلك الدراسة .

والله – تعالى - أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينال القبول .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

تمهيـــــد

التكرار في اللغة : أصله من الكرّ بمعنى الرجوع ، ويأتي بمعنى الإعادة والعطف فكرّر الشيء أي : إعاده مرة بعد أخرى [1] وقد يأتي له تصريف آخر هو التكرير [2] وهو القياس في مصدر (فَعّل) - بتضعيف العين – إذ الأصل في مصدره أن يكون على وزن (تفعيل)

وفي الاصطلاح المقصود به : إعادة أو تكرار كلمة أو لفظ أكثر من مرة في سياق واحد [3]

هذا ، وذهب سيبويه إلى أن " التفعال "مصدر "فعلت " للدلالة على التكثير ، قال: " هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت : فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخركما أنك قلت في فعلت فعلت حين كثرت الفعل وذلك قولك في الهذر : التّهذار ، وفي اللعب : التّلعاب ، وفي الصفق : التّصفاق "[4]

فالظاهر من كلام سيبويه أنه يعد " التفعال "فرعاً للمصدر " فعل " – بفتح فسكون .

وذهب الفراء والكوفيون إلى أن " التّفعال " فرع من " التفعيل " الذي يفيد التكثير، قلبت ياؤه ألفاً ، فأصل التكرار : التكرير[5] .

وقد رجح الرضي مذهب سيبويه ؛ لأنه قد يجيء التفعال ، ولا يجئ منه التفعيل ، غير أنه بعد أنه التمس للكوفيين مدخلاً عليه ، فقال : " ولهم أن يقولوا : إن ذلك مما رفض أصله "[6] .

والتكرار ظاهرة لم يقتصر الاهتمام بها على النحاة فلقد تصدى البلاغيون والمفسرون لهذه الظاهرة ، وربطوا بينها وبين القرآن الكريم ، فتتبعوها في كتاب الله – سبحانه وتعالى -؛ للتوصل إلى النكتة البلاغية التي تولدت من تكرار حروف وكلمات ، وجمل .

ولقد حذر البلاغيون منه ، واعتبروه – أحيانا - من عيوب الفصاحة التي ينبغي للمتكلم أن يبتعد عنها ، لأنه يؤدي – غالباً - إلى الاضطراب في التراكيب ، وإن كان وروده في كتاب الله – عز وجل – محكماً .

وأما النحاة فقد تباينت آراؤهم حول تلك الظاهرة ، وبيان اثرها في النحو العربي ، ولقد كان اشتراطه وعدمه سبباً في زيادة هوة الخلاف في عدد غير قليل من المسائل النحوية ، كما أن هناك بعض المباحث النحوية لا تقوم إلا عن طريق التكرار – كما هو الحال في التوكيد اللفظي – وفي الصفحات الآتية دراسة لهذه الظاهرة .

---

[1] - لسان العرب لابن منظور مادة (كرر) . ط دار المعارف

[2] - القاموس المحيط للفيروزابادي مادة (كرر) . ط دار الجيل . بيروت

[3] - المعجم المفصل في النحو العربي لعزيزة فوال ٣٦٨/١ ط دار الكتب العلمية ط الأولى ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢م

[4] - الكتاب ٤ / ٨٣ ، ٨٤ .

[5] - ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٨

[6] - شرح الشافية ١ / ١٦٧ .

(١) المثنى

الأصل في العربية أن يدل المثنى على اثنين أو اثنتين فيقال : جاء الزيدان كما يقال: جاءت الهندان .

غير أنه عندما يراد بالمثنى الدلالة على التكثير فإنه يجوز أن يجرد من التثنية ويعطف عليه مثله ، ويكون المعنى على التكثير [١].

وقد جاء هذا في قول الشاعر :

لوعُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنتَ أكرمَهم ... ميْتاً وأبعَدهم من منزل الذامِ[٢]

ونلحظ في البيت أن الشاعر عندما أراد معنى التكثير تخلي عن التثنية ولجأ إلى العطف ؛لأن التكثير لا يتوصل إليه هنا إلا بالتجرد من التثنية ، والعطف على المثل ؛ لأن محدودية المثنى تصطدم مع المعنى المراد [٣] .

هذا ، ويؤدي التكرار دوراً في إفادة معنى التكثير في هذا الباب ، إذ يستغنى به عن العطف في الدلالة على معنى التكثير [٤] قال تعالى { كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا [٢١] وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا [٢٢] }[٥] أي : دكاً بعد دك ، وصفاً بعد صف[٦] .

ومعنى هذا أن التكرار يؤدي دوراً في المثنى ، إذ يستغنى به عن العطف عند التجريد من التثنية ، وإرادة الدلالة على معنى التكثير ، ونلحظ أن التكرار في هذا الموضع يقوم بدور القيد البديل ، إذ يقوم بدور العطف في هذا المقام .

(٢) الابتداء

الأصل في المبتدأ أن يكون اسماً صريحاً أو مؤولاً ، أما الخبر فقد يكون مفرداً نحو: زيدُ مجتهد ، وقد يكون شبه جملة نحو : زيد عندك أو في الدار ، وقد يكون جملة اسمية نحو : زيد أخوه مجتهد ، أو فعلية نحو : زيد قام أبواه [٧] .

هذا ، والجملة الواقعة خبراً لا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى نحو : نطقي الله حسبي ، فالله حسبي هو نطقي ، أما إذا لم تكن الجملة الواقعة خبراً نفس المبتدأ في المعنى فلا بد لها من رابط يربطها به [٨] .

---

١ - المقرب لابن عصفور ١/٤٠ ، ٤١

٢ - قائله : عصام بن عبيد الزماني أو همام الرقاشي ، وهو من البسيط . من مواضعه : البيت لهمام في البيان والتبيين ٢/٣١١ ، ولعصام في شرح المزروقي ٢/١١٢٢ ، وله أولهما في الخزانة ٧/٤٧٣ ، وبلا نسبة في المقرب ٢/٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٦٤ ، وشرح الرضى ٣/٣٥٠ والبيت في المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٧/٢٨٢ .

٣ - شرح الرضى على الكافية ٣/٣٥٠ ، ٣٥١

٤ - المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ١/١٨٤

٥ - الآيتان ٢١، ٢٢ من سورة الفجر

٦ - ارتشاف الضرب ٢/٥٥٣ ، ٥٥٤

٧ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٤٢ ، ٣٤٥ ، وينظر توضيح المقاصد والمالك ١/٣٧٤

٨ - المساعد ١/٢٣١ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٣ ، وحاشية الخضري ١/٢٠١ ، ٢٠٢

وإن كانت الثانية زائدة وجب إهمال الأولى أيضاً عند مَنْ يهمل " ما " إذا اقترنت بها " إن " الزائدة .

وإن كانت الأولى نافية ، والثانية مؤكدة لنفي الاولى جاز حينئذ الأعمال ، وعلى هذا يحمل قول الشاعر السابق بعيداً عن التأول والحكم بالشذوذ ، و" ما " الأولى في البيت نافية ، والثانية مؤكدة لها ، و" أحد " اسمها ، و " مستعصماً " خبرها و" من حمام" متعلق بـ " مستعصم " ، وأصل الكلام : فما أحد مستعصماً من حمام ، وعلى هذا فإنه يمكن حمل كلام من أجاز إعمال " ما " مع التكرار على أنه اعتبر الثانية مؤكدة لنفي الأولى ، فيكون الخلاف في هذا الموضوع غير حقيقي [1] .

ونفهم من هذا كله أن تأثير التكرار في إبطال إعمال " ما " متوقف على كون " ما " الثانية نافية لنفي الأولى ، ولا أثر له إن كانت الثانية مؤكدة لنفي الأولى ، كما لا أثر له على رأي بني تميم ؛ لأن " ما " لا تعمل عندهم أصلاً ، إذ هي حرف غير مختص [2] .

(٤) إن وأخواتها

للتكرار دور في " إن " وأخواتها إذ اتخذه بعض النحويين قيداً في جواز حذف خبرها ، وقد اضطربت الأقوال في ذلك حتى وصلت إلى ثلاثة :

الأول : جواز حذف خبر " إن " وأخواتها ؛ للعلم به سواء أكان معرفة أم نكرة ، وسواء وجد تكرار أم لا ، وهذا مذهب سيبويه [3]

الثاني : وهو جواز حذف خبر " إنَّ " وأخواتها بشرط التنكير ، وهذا رأي الكوفيين عدا الفراء [4]

الثالث : وهو جواز حذف الخبر معرفة كان أو نكرة بشرط التكرار ، وهذا رأي الفراء من الكوفيين [5] .

والفراء يحتج على اشتراط التكرار في جذف خبر " إن " وأخواتها بقول الشاعر :

إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر ما قضى مهلاً [6]

فقد حذف خبر " إن " لوجود التكرار أي : إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً .

ويفهم من خلال عرض الآراء السابقة في جواز حذف خبر " إن " وأخواها أن التكرار لا أثر له في هذه الحذف إلا عند الفراء إذ ربط جواز حذف الخبر بالتكرار ، فمع عدم التكرار يمتنع الحذف عند الفراء ، وفي المقابل فلا أثر له عند سيبويه والكوفيين عدا الفراء؛ لأنهم لم يقيدوا الحذف به ، والصحيح مذهب سيبويه [7] .

---

[1] - ينظر شرح ابن عقيلَ ٣٠٦/١ ، وحاشية الخضري ٢٦٦/١

[2] - الجني الداني ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/١ ، والمغنى ٢٥/١

[3] - الكتاب ١٤/٢ ، وينظر المقتضب ١٣٠/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/٢

[4] -الهمع ١٦١/٢ ، وينظر المساعد ٣١١/١

[5] - شفاء العليل للسلسيلي ٣٥٥/١

[6] - البيت للأعشى ، وهو من المسرح . من مواضعه : الديوان ١٥٤ ، والكتاب ١٤١/٢ . والمغتصب ١/ ٣٤٩ والخصائص ٣٧٣/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٥١٧/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥/٢ ، وشفاء العليل ٣٥٥/١ ، والمساعد ٣١١/١ ، وهمع الهوامع ١٦١/٢ ، والبيت يحتج به الفراء على اشتراط التكرار في جواز حذف خبر " إن وأخواتها "

[7] - ارتشاف الصرب ١٢٤٩/٣

ورد المذهبان الآخران بالسماع قال تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ}[1]. والتقدير- والله أعلم - : يعذبون ، فقد حذف الخبر دون تكرار ، ودون تنكير ، فهذا دليل على أن الحذف في هذا الباب لا يتقيد بتكرار كما قال الفراء ، ولا بتنكير كما قال معظم الكوفيين ، بل جواز الحذف مقيد بالعلم بالمحذوف .

(٥) " لا " النافية للجنس

أكاد أزعم أنه من خلال دراستي للقواعد النحوية لم يكن للتكرار أثر أكثر من أثره في " لا " النافية للجنس ، فتارة يكون عدمه شرطاً في إعمالها ، وتارة يجب فيها ، وتارة تتكرر مع اسمها ، وتارة يتكرر اسمها وحده ، ويمكن بيان أثر التكرار في " لا " النافية للجنس وما اتصل بها من خلال المسائل الآتية :-

المسألة الأولى : التكرار العدمي شرط في عمل " لا " :

تعمل " لا " النافية للجنس عمل " إن " إلحاقاً بها ؛ لمشابهتها لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النفي كما أن " إن " لتوكيد الإثبات ، فهو قياس نقيض ، وإلحاقها بـ " ليس " قياس نظير ، لأنها نافية مثلها ، فهو أقوى في القياس لكن عملها عمل" إن " فصيح وأكثر في الاستعمال ، غير أن هذا الاستعمال له شروط [2] .

من هذه الشروط ألا تتكرر ، لأنها بالتكرار تكون جواباً على وفق السؤال [3] .

ومعنى هذا أن " لا " لا يجب أن تعمل هذا العمل من القصد المذكور إذا كررت ، بل إذا كررت جاز إعمالها وإلغاؤها . فجواز إعمالها ؛ لعدم تغير حالها وحال مصحوبها . وجواز إلغائها ؛ لشبهها بالمكررة مع المعرفة [4]

وعلى هذا يكون انتفاء التكرار مع توافر بقية الشروط يوجب الإعمال في " لا " ، ووجود التكرار مع توافر بقية الشروط يجوز الإعمال والإهمال فيها [5] .

المسألة الثانية : وجوب تكرار " لا " :

" لا " النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرة ، ولذا إذا كان مصحوبها معرفة لم تعمل فيه ، لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العموم على سبيل التنصيص ، والمعرفة ليست كذلك ، ولو كان تعريفها بالألف واللام الاستغراقية ،لأنها بلفظ العهدية ، فليس التنصيص بها على العموم كالتنصيص عليه بـ " منْ " الجنسية مذكورة أو منوية [6] .

---

[1] - سورة فصلت . من الآية (٤١)

[2] - من شروط إعمال " لا " عمل " إن "
١. أن يكون اسمها وخبرها نكرتين
٢. ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل
٣. ألا يدخل عليها حرف الجر (المساعد ٣٣٩/١ ، وينظر الكتاب ٢٧٦/٢ والمقتضب ٣٥٩/٤)

[3] - شرح ألفية ابن معط للقواس ٩٣٧/٢ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/٢

[4] - شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٢ ، وينظر شرح عيون الإعراب للمجاشعي ١١٢

[5] - الهمع ١٩٤/٢

[6] - شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٢ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٥٣٨/١ ، ٥٣٩

غير أن من تداعيات إيلائها المعرفة أن يلزمها التكرار ؛ ليكون عوضاً مما فاتها من مصاحبة ذوي العموم ، فإن في التكرار زيادة كما في العموم زيادة ، ثم حمل في لزوم التكرار المفصولة على التي يليها معرفة ، لتساويهما في وجوب الإهمال [1] .

وأيضاً فإن العرب – في الغالب – تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بـ" ما " أو ليس " نحو : ما زيد عندك ، وليس عمرو في الدار ، فإذا وقعت " لا " في نحو هذا من الكلام وقعت في موقع غيرها ، فقويت بالتكرار ، ولم تخل منه إلا في اضطرار [2] .

هذا ، ولم يقصر المبرد ترك التكرار هنا على الضرورة ، بل أجازه في السعة [3]

ووافق ابن كيسان المبرد فيما ذهب إليه من جواز ترك التكرار في السعة ، وعدم اقتصاره على الضرورة [4] وهذا مخالف لمعظم النحويين الذين يجعلون التكرار هنا لازماً ، ولا يجوز تركه إلا في الضرورة ، ومنه قول الشاعر :

بكتْ جزعاً واسترجعت ثم آذنت ركانبها أن لا إلينا رجوعها [5]

فقد أهملت " لا " للفصل بينها وبين اسمها ، ومع هذا لم تتكرر للضرورة الشعرية [6]

ويفهم مما سبق أن لزوم التكرار في " لا " النافية للجنس مرتبط بوقوع المعرفة بعدها ، وبالفصل بينها وبين اسمها بفاصل .

هذا ، وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها ، وهو قليل، ومنه قول الشاعر :

وكان طوى كشحاً على مُستكنَّة فلا هو أبداها ولم يَتَجَمْجَم [7]

فقد أغنت " لم " النافية في " ولم يتجمجم " عن تكرار " لا "

المسألة الثالثة : تكرار " لا " مع عطف نكرة مفردة على اسمها :

إذا أتى بعد " لا " والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت " لا " نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنه يجوز فيهما خمسة أوجه ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يبنى مع " لا " على الفتح ، أو ينصب ـ أو يرفع [8]

الحالة الأولى : إن بنى المعطوف عليه على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ، لتركبه مع " لا " الثانية ، وعلى هذا تكون " لا" الثانية عاملة عمل " إن " فيقال " لا حول ولا قوة إلا بالله . [9]

الثاني : النصب عطفاً على محل اسم " لا " ، وتكون " لا " الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله . [10]

---

[1] - شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/٢ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٢

[2] - التصريح ١١٠/٢ ، وينظر شرح الأشموني ٥/٢

[3] - المقتضب ٣٥٩/٤ ، وينظر شرح الكافية للرضى ٢٥٨/١

[4] -ارتشاف الضرب ١٣٠٩/٣

[5] -البيت لم أقف على قائله ، وهو من الطويل. من مواضعه : الكتاب ٢٩٨/٢ ، والمقتصب ٣٦١/٤، ورصف المباني ٢٩١ ، والمقرب ١٨٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٥/٢ . والدرر ٢٣٣/٢ ، والخزانة ٨٨/٢ .

[6] - شرح التسهيل لابن مالك ٦٥/٢ ، وينظر شرح الأشموني ٣٤٧/١ ، ٣٤٨

[7] - البيت لزهير بن ابي سلمي ، وهو من الطويل من مواضعه : الديوان ١٠٨ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٨١/١ وارتشاف الضرب ١٣٠٩/٣ ، والدرر اللوامع ١٢٩/١ .

[8] - ابن الناظم ١٨٨ : ١٩١ ، وينظر حاشية الخضري ٣٢٣/١ : ٣٢٦

[9] - شرح الجمل لابن عصفور ٤١٢/٢ ، ٤١٣ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٥٢٣/١ : ٥٢٥

[10] - أوضح المسلك ١٥/٣ : ٢١ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣٦٥/١ : ٣٦٦

الثالث : الرفع وفيه ثلاثة أوجه :-

أ- أن يكون معطوفاً على محل " لا " واسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه [1] وعلى هذا تكون " لا " الثانية زائدة .

ب- إعمال " لا" الثانية عمل " ليس " فترفع الاسم وتنصب الخبر [2]

جـ- أن يكون مرفوعاً على الابتداء ، وليس لـ " لا " عمل فيه [3]

الحالة الثانية : إنْ نصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة- أعني البناء ، والنصب ، والرفع- نحو : لاغلام رجل ولا امرأة - ولا امرأة - ولا امرأةٌ [4]

الحالة الثالثة : إن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان :

الأول : البناء على الفتح نحو : لا رجل ولا امرأة .

الثاني : الرفع نحو : لا رجل ولا امرأة على إلغاء " لا " أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ما قبلها [5] .

هذا ، ولا يجوز نصب الثاني ، لأنه إنما جاز – فيما تقدم – للعطف على محل اسم " لا "، و " لا " هنا ليست ناصبة ، فيسقط النصب [6] .

ويفهم مما سبق أنه إن عطف على اسم " لا " نكرة مفردة ولم تتكرر " لا " فإنه يجوز في المعطوف الرفع والنصب فيقال : لا رجل وامرأة ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح فلا يقال : لا رجل وامرأة ؛ لأجل الفصل بالعاطف ولعدم وجود " لا " حتى يتركب معها [7] .

ومعنى هذا أن وجود التكرار يستدعي وجهاً زائداً في المسألة وهو البناء ، إذ يترتب على وجوده وجود علة للبناء ، وهي تركب " لا" مع اسمها كتركب الأعداد المركبة، ومع عدم وجوده ينتفي البناء ، لامتناع التركيب [8] .

ولا أثر للتكرار إذا كان المعطوف غير مفرد فلا يجوز فيه إلا الرفع سواء تكررت " لا " أم لم تتكرر نحو: لا رجل ولا غلام امرأة ، ولا رجل وغلام امرأة .

هذا كله إذا كان المعطوف نكرة فإن كان المعطوف معرفة فلا يجوز فيه إلا الرفع على كل حال نحو : لا رجل ولا زيدُ فيها ، أو : لا رجل وزيدُ فيها [9] .

فتأثير التكرار متوقف على كون المعطوف نكرة مفردة ، فإن كان المعطوف غير نكرة ، أو كان غير مفرد فوجود التكرار كعدمه ، لأن عدم التنكير والإفراد يمنع من التركيب المترتب على التكرار ، فينبغي البناء في المعطوف .

المسألة الرابعة : تكرار اسم " لا " :

---

[1] - الكتاب ٢٨٦/٢ : ٢٨٩ ، وينظر شرح الأشموني ٣٣٥/١ : ٣٣٩

[2] - شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٢ ، ١١٥ ، وينظر التصريح ١٢٤/٢ : ١٢٧

[3] - كتاب البيان في شرح اللمع ١٧٧ ، ١٧٨ ، وينظر المعنى ٣٤١/١

[4] - ارتشاف الضرب ١٣١٠/٣ . ١٣١١

[5] - التصريح ١٢٤/٢ : ١٢٧

[6] - حاشية الخضري ٣٢٣/١ : ٣٢٦

[7] -أوضح المسالك ٢٢/٢ ، وينظرابن يعين ١١٤/٢، ١١٥

[8] -توضيح المقاصد والمسالك ٣٦٦/١

[9] -ابن الناظم ١٨٨

إذا تكرر اسم " لا " النافية للجنس وكان مركباً معها دون فصل جاز فيه تركيب الأول والثاني كما ركب الموصوف والصفة ، وجاز فيه النصب يقال : لا ماء ماء بارداً لنا ، على التركيب ، ولا ماءَ ماءَ بارداً على النصب [1] .

قال سيبويه : " وإذا كررت الاسم فصار وصفا فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت ، وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك : لا ماء ماء بارداً ، ولا ماء بارداً ، ولا يكون بارداً منوناً ـ لأنه وصف ثان [2] .

ويوضح المبرد المشابهة بين النعت على اللفظ والتكرير فيقول : " اعلم أن النعت على اللفظ ، والتكرير بمنزلة واحدة ، وذلك قولك في النعت : لا رجل ظريف لك ، ولا رجل ظريفاً لك ، والتكرار على ذلك يجري ، نقول : لا ماء ماءٌ باردٌ ، وإن شئت جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت : لا ماء ماء بارد ، وجعلت " ماء " الأول والثاني اسماً واحداً ، وجعلت بارداً نعتاً على الموضع ؛ لأن " ماء " وما عملت فيه في موقع اسم مبتدأ ، والخبر محذوف كأنه أراد : لا ماء لنا ، وبارد نعت على الموضع والنعت على اللفظ أحسن [3] .

(٦) المفعول المطلق

للتكرار دور في حذف عامل المفعول المطلق وجوباً ، ودور في حكم تثنيته وجمعه، ففيه مسألتان :

الأولى : أثر التكرار في حذف عامل المفعول المطلق وجوباً :

نص النحاة على حذف عامل المفعول المطلق وجوباً في عدة مواضع [4] منها إذا كان المصدر مكرراً وكان عامله خبراً عن اسم عين [5] نحو : زيد سيراً سيراً ، والتقدير : زيد يسير سيراً، فحذف " يسير " وجوباً ؛ لقيام التكرار مقامه [6] .

ووجوب حذف العامل في هذا الموضع يتقيد بتكرار المصدر ؛ ليكون أحد اللفظين عوضاً عن ظهور الفعل فثبت بذلك سبب التزام إضمار الفعل [7] .

قال سيبويه :" وكذلك إذا قلت : أنت الدهر سيراً سيراً ، وكان عبد الله الدهر سيراً سيراً ، وأنت منذ اليوم سيراً سيراً ، واعلم أن السير إذا كنت مخبراً عنه في هذا الباب ،فإنما تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أيّ الأحوال " [8]

---

[1] - شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢ ، وينظر شرح الرضي ١٦٧/١ : ١٧٠ ، والمساعد ٣٥٠/١ ، التصريح ٢٤٣/١

[2] - الكتاب ٢٨٩/٢ ، وينظر ابن يعيش ١٠٧/٢ ، ١٠٨

[3] - المقتضب ٣٦٩/٢ ، وينظر الارتشاف ١٣١٤/٣ .

[4] - من مواضع حذف عامل المفعول المطلق وجوباً :إذا وقع بدلاً من فعله ، أو كان تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه ن أو وقع بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ ، أو كان مؤكداً لنفسه أو لغيره . أو قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعله في المعنى (ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٨ ، ١٩٢، وابن الناظم ٢٦٧ : ٢٧٠)

[5] - توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٨٣ ، وينظر الهمع ٣ / ١٢٣ .

[6] - الارتشاف ١٣٧٢/٣ ، ١٣٧٣ .

[7] - شرح ألفية ابن معط للقواس ٥٣٧/١ ، وينظر شرح الرضي ٣١٥/١ ، ٣١٧

[8] - الكتاب ٣٣٥/١ ، وينظر المغرب ٢٥٥/١

هذا ، ويقوم الحصر مقام التكرار في هذا الموضع نحو : ما زيدٌ إلا سيراً ، وإنما زيدٌ سيراً ، والتقدير : ما زيدٌ إلا يسير سيراً ، وإنما زيدٌ يسير سيراً ، فحذف " يسير " وجوباً " [1].

وإنما قام الحصر مقام التكرار في وجوب حذف عامل المفعول المطلق ؛لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو (إلاَّ) بعد نفي أو (إنما) ، فجعل ذلك عوضاً من ظهور الفعل أيضاً ؛ ولأن في الحصر من تقوية المعنى ما يقوم مقام التكرار [2].

ويفهم من هذا الموضع أن المصدر إذا لم يكرر أولم يحصر لم يجب الحذف نحو ، زيدٌ سيراً، والتقدير: زيدٌ يسير سيراً، وإنْ شئت حذفت "يسير"، وإن شئت صرحت به [3].

فمع وجود التكرار أو ما يقوم مقامه من الحصر يجب حذف العامل ، ومع عدم التكرار والحصر يكون حذف العامل جائزاً [4].

الثانية : أثر التكرار في التثنية والجمع في المفعول المطلق : المفعول المطلق من حيث التثنية والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : وهو ما اتفق على عدم تثنيته وجمعه – وهو المؤكد لعامله – نحو : ضربت ضرباً ؛ وإنما امتنعت التثنية والجمع في هذا النوع ؛ لأن المؤكد لعامله بمثابة التكرار له والعامل لا يثنى ولا يجمع [5].

وإنما كان الأمر كذلك ؛ لأن المصدر المنصوب هنا قد ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ، ويسمى الواقع هكذا مبهماً ، فلا يثنى ولا يجمع ؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ؛ إذ هو صالح للقليل والكثير [6].

فالتكرار في هذا الموضع ليس تكراراً لفظياً للمصدر ؛ وإنما هو بمثابة التكرار ، فعومل من أجل هذا معاملة الفعل في امتناع التثنية والجمع .

الثاني : وهو ما اتفق على تثنيته وجمعه – وهو المبين لعدده – نحو : ضربت ضربة . وضربتين ، وضربات

الثالث : وهو ما اختلف فيه – وهو المبين للنوع – فقد تردد فيه القول بين الجواز والمنع . والقول بالجواز أولي بالقبول ؛ لورود ما يجيز ذلك من النصوص ، قال تعالى : " وتظنون بالله الظنونا " [7] و " الظنونا " مفعول مطلق مبين للنوع جاء مجموعاً .

---

[1] - المقتضب ٢٣١/٣ ، وينظر أوضح المسالك ١٩٦/٢ .
[2] - شرح التسهيل لابن مالك ١٨٨/٢
[3] - حاشية الحضري ٤٣٤/١ ، ٤٣٥
[4] - شرح ابن عقيل ٥٦٩/١ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٢/٢ ، والمساعد ٤٧٩/١
[5] - توضيح المقاصد والمسالك ٨١/٢
[6] - شرح التسهيل لابن مالك ١٨٠/٢ . وينظر أوضح المسالك ١٨٩/٢
[7] - سورة الاحزاب . من الاية (١٠) .

(٧) الاستثناء

التكرار في هذا الباب مرتبط بـ " إلاَّ" ، فإذا كررت ، فإمَّا أنْ يكون تكرارها للتوكيد أو لغيره :

فإذا كررت " إلاَّ " وكان تكرارها للتوكيد كانت ملغاة ، ولم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا ويكون ما بعدها بدلاً مما قبله إذا توافقا في المعني ، أو معطوفا عليه إنْ اختلفا في المعني [١] .

فمثال البدل : ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيك ، " فأخيك " بدل من " زيد" ولم تؤثر فيه (إلاَّ) شيئاً أي: لم تفد فيه استثناء مستقلاً ، وكأنه قيل : مررت بأحد إلا زيد أخيك[٢].

ومثال العطف : قام القوم إلا زيداً و إلاَّ عمراً ، فـ " عمراً " معطوف علي "زيداً " و" إلاَّ " الثانية توكيد ، فهي لغو ؛ لأن المعني قام القوم إلاَّ زيداً وعمراً[٢] .

ومعني هذا أنَّ تكرار "إلاَّ" لا أثر له ، لأن تكرارها لمجرد توكيد " إلاَّ" الأولي[٣].

قال سيبويه : " ولو قلتَ : ما أتاني إلا زيد إلا أبوعبد الله كان جيداً . إذا كان أبو عبد الله زيداً ولم يكن غيره ؛ لأن هذا يكرر توكيداً ، كقولك رأيت زيداً زيداً [٤] .

وإذا كررت " إلاَّ" وكان تكرارها لغير توكيد – وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لما فهم المعني – أي : هي المقصود بها استثناء بعد استثناء ، وهذا علي ضربين :

أحدهما : أن يكون فيه المستثنى بالمكررة مباينا لما قبله .

والآخر : أن يكون فيه المستثنى بها بعضا لما قبله (٥) .

- فإذا كررت "إلا" لغير توكيد والمستثنى بها مباين للمستثنى الأول ، فإما أن يكون ما قبلها من العوامل مفرغا ، وإما إن يكون مشغولا [٥] .

فإن كان الاستثناء مفرغا شغل العامل بواحد ونصب الباقي يقال : ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا [٦] .

وإن كان الاستثناء غير مفرغ فإما إن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر.

فان تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء أكان الكلام موجبا أم غير موجب نحو : قام

إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا القوم، وما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا القوم[٧]

وإن تأخرت المستثنيات فلا يخلو الكلام من كونه موجبا أو غير موجب . فان الكلام موجبا وجب نصب الجميع نحو : قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا .

---

١ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧١١/٢ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٥/٢ ، وابن الناظم ٣٠٠ .

٢ - شرح ابن عقيل ٦٠٤/١ ، ٦٠٥ ، وينظر شفاء العليل ٥٠٦/١ ، والتصريح ٥٦٦/٢ ،٥٦٧ .

٣ - حاشية الخضري ٤٦٦/١ ، وينظر الارتشاف ١٥٢٣/٣ ، والمساعد ٥٧٤/١

٤ - الكتاب ٣٤١/٢ ، وينظر المقتضب ٤٢٤/٤ .

٥ -أوضح المالك ٢٤٠/٢ ، و ينظر الكتاب ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩

٦ - شرح ابن عقيل ٦٠٧/١ : ٦٠٩ ، وينظر المقتضب ٤٢٤/٤ ، والتصريح ٢/ ٥٦٨ :٥٧٠

٧ -حاشية الخضري ١/ ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

وإن كان الكلام غير موجب عومل واحد فيها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء ، فيبدل مما قبله أو ينصب وأما باقيها فيجب نصبه نحو: ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا فـ "زيد" بدل من "أحد" ويجوز نصبه على الاستثناء فيقال : ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا [٢] .

هذا حكم تكرار "إلا" اذا لم يقصد بها التوكيد ، وكان المستثنى بها مباينا لما قبله. فان كررت ولم يقصد بها التوكيد وأمكن استثناء بعضها من بعض استثنى كل من متلوه ، وجعل كل وتر خارجا ، وكل شفع داخلا ، وما اجتمع فهو الحاصل . وفى هذه المسالة أربعة مذاهب :

أحدها : أنها كلها راجعة إلى الاسم المستثنى منه فإذاقال : له على مائة درهم إلا عشرة إلا اثنين لزمه ثمانية و ثمانون[١] .

الثاني : أن الأخير مستثنى من الذي قبله، والذي قبله مستثنى من الذي قبله، إلى أن ينتهي إلى الأول ، ويكون المقر به على هذا : اثنين و تسعين درهما ، وهذا مذهب أهل البصرة و الكسائى [٢] .

الثالث : أن الاستثناء الثاني منقطع ، و المقر به على هذا : اثنان وتسعون أيضا ، وهو مذهب الفراء[٣] .

الرابع : أنه يجوز أن تعود كلها إلى الاسم الأول ، وأن يعود بعضها إلى بعض حتى ينتهي إلى الاسم الأول[٤] .

ومن خلال هذا العرض لإحكام تكرار "إلا" يتضح أنه لا أثر لتكرارها إلا إذا كان لغير توكيد ، فان كان تكرارها لتوكيد فهي ملغاة ، و لا أثر لها.

(٨) الحال

الغالب في الحال أن يكون وصفاً مشتقاً ، إما من المصدر كاسم الفاعل واسم المفعول أو من غير المصدر ، كأظفر من الظفر ، ومستحجر من الحجر ، ومستنسر من النسر[٥] .

هذا ، ويكثر جمود الحال إذا كان مؤولاً بالمشتق تأويلاً غير متكلف ، ويتحقق هذا في المواضع الآتية :

(أ) إذا دل الحال على سعر نحو : بعته مداً بدرهم ، أي : مسعراً .

(ب) إذا دل على مفاعلة نحو :كلمته فاه إلى في أي : مشافهة ، وبعته يداً بيد أي : مناجزة.

(ج) إذا دل على تشبيه ، نحو : كر زيد أسداً ، أي : مشبهاً الأسد .

(د) إذا دل على ترتيب ، نحو : ادخلوا رجلاً رجلاً ، أي : مرتبين واحداً بعد واحد وعلمته الحساب باباً باباً ، أي :مفصلاً[٦] .

١- شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٩/٢ : ٣٩١ ، وينظر المساعد ٥٧٦/١

٢- ابن الناظم ٣٠١ : ٣٠٣ ، وينظر التصريح ٣٥٨/١

٣- الهمع ٣/ ٢٦٦ ، ٢٧٦ وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧١١/٢

٤- ارتشلف الضرب ١٥٢٤/٣ ، ١٥٢٥

٥- الهمع ٤ / ٩

٦- توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣١٧ ، ٣١٨ تحقيق أحمد محمد عزوز .

وهذا الموضع هو الذي يتصل بموضوع البحث ؛ وذلك لأنه موضع قائم على التكرار ، كما أن النحاة اختلفوا في نصب الثاني من المكرر وذلك على عدة أقوال :

القول الأول : أن الثاني في نحو " رجلاً رجلاً ، وباباً باباً توكيد لفظي للأول ؛ لأن التكرار للتوكيد ثابت في كلامهم ، وهذا القول للزجاج[1] ، وتعقب هذا القول بانه لو كان توكيداً لأدى ما أدى الأول .

الثاني : ذهب أبو علي الفارسي إلى أن الأول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني[2] ، وعلى هذا الرأي يكون الثاني المكرر منصوباً بالأول .

الثالث : أن الثاني صفة للأول على تقدير : بابا ذا باب ، حذف " ذا " وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جريان الأول كما يقال : زيد عمرو أي : مثل عمرو[3] .

الرابع : أن الثاني صفة للأول بلا تقدير ؛ لأن التفصيل لا يفهم بالأول وحده[4].

ويترتب على هذه الأقوال أن الأول – وحده – من هذه المكررات هو الحال المؤول بالمشتق ، أما الثاني فقد تردد فيه النحاة بين كونه توكيداً لفظياً للأول ، أو منصوباً به ، أو صفة له بتقدير أو بدونه .

والصحيح أن المكررين منصوبان بالعامل السابق ؛ لأن مجموعهما هو الحال لا أحدهما ؛ إذ الحالية مستفادة منهما ، فصارا يعطيان معنى المفرد ، فأعطيا إعرابه ، وهو النصب[5] .

ومعنى هذا أنهما من قبيل التعدد في اللفظ مع إفراد المعنى ، ونظير ذلك تكرار الخبر لفظاً واتحاده معنى نحو قولهم : هذا حلو حامض ، فحلو وحامض كلاهما مرفوع على الخبرية ، لأن الخبر حصل بمجموعهما إذ هما بمعنى " مز "[6] .

هذا ، والتكرار في مثل هذا الموضع لا يدل على أنه أريد به شفع الواحد ، بل الاستغراق لجميع الرجال والأبواب ، ونحو ذلك[7] .

---

[1] - الهمع ٤ / ١٠ ، ١١ ، وينظر المساعد ٢ / ٩ .
[2] - المسائل المنثورة ٣٨ ، وينظر الأشموني ٢ / ١٧١
[3] - المساعد ٢ / ٩
[4] - ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥٨ .
[5] - الارتشاف ٣ / ١٥٥٨ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٣١٧ ، ٣١٨ .
[6] - الهمع ٤ / ١٢ ، ١٣ .
[7] - الارتشاف ٣ / ١٥٥٨ : ١٥٦٠ .

(٩) الإضافة

وفيها مسالتان :-

الأولى : تكرار " كلا" و"كلتا " :

"كلا " و " كلتا " من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا ومعنى، ولا يضافان الا لمفهم اثنين ، فيشمل المثنى نحو : كلا الرجلين ، وضميره نحو : كلاهما ، وكلتا ، واسم الاشارة إلى المثنى و لو بلفظ الإفراد[١] ، و منه قول الشاعر :

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه و قبل[٢]

ويفهم من هذا أن " كلا " و "كلتا" لا يضافان إلا للمثنى أو ما في معناه ، و أنهما لا يضافان إلى المنكر[٣].

وقد حكى الكوفيون إضافتها إلى النكرة إذا كانت محدودة نحو: كلا رجلين عندك قائمان[٤].

وهذا بناء على جواز توكيدها عندهم . و لا أثر للتقيد بالتكرار في " كلا"و "كلتا" عند الإضافة عند معظم النحويين ؛ لأن القيد الذي نص عليه معظمهم هو إضافتها إلى مثنى أو لما في معناه.

هذا ، ولم يخالف فى هذا سوى ابن الانبارى فقد أجاز إضافة "كلا " إلى المفرد بشر ط تكرارها نحو: كلاى و كلاك محسنان، وأوردها على أنها من كلام العرب [٥].

وعلى هذا يكون التقييد بالتكرار لابن الانبارى ، و في رأيه مخالفة لمعظم أقوال النحويين الذين يشترطون إضافة "كلا" إلى مفهم اثنين ،ولعل ابن الانبارى جعل التكرار في "كلا" بديلا عن إضافتها للمثنى فجعله مجوزا لإضافتها للمفرد.

الثانية : أثر التكرار فى "أى " الاستفهامية :

"أى" تكون استفهامية ، وشرطية ، و موصولة ،وصفة [٦]. فإن قصد بها الاستفهام فهي اسم عام لجميع الأوصاف ، ولا يخلو إما أن يراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس ، أو تعميم أوصاف بعض ما هو مشخص بأحد طرق التعريف[٧].

- فان كان المراد بها تعميم أوصاف بعض الأجناس أضيفت إلى منكر و طابقته في المعنى ، وكانت معه بمنزلة "كل " ؛ لصحة دلالة المنكر على العموم فيقال : أى رجل جاءك ؟ و أى رجلين جاءاك ؟ و أى رجال جاءوك ؟ على معنى : أى واحد من الرجال ؟ و أى اثنين من الرجال ؟ و أى جماعة منهم ؟

وإن كان المراد بـ "أى " تعميم أوصاف بعض ما هو مشخص بأحد طرق التعريف أضيفت إلى معرف ، وامتنع أن تطابقه في المعنى ، وكانت معه بمنزلة "بعض" ؛ لعدم صحة دلالة المعرف على العموم[٨].

١- الهمع ٢٨٢/٤ ، ٢٨٣

٢- قائله : عبد الله بن الزبعرى ، وهو من الرمل . من مواضعه : الديوان ٤١ ، و المقرب ٢١١/١ ، والمغنى ٢٠٣/١ ،وأوضح المسالك ١٢٩/٣، وابن عقيل ٣٨٩/١ ،والدرر ٢٥/٥

٣- شرح المفصل لابن يعيش ٣٠٢/٣

٤- توضيح المقاصد و المسالك ٣٧٠/٢

٥- ارتشاف الضرب ١٨١٤/٤

٦- ابن الناظم ٣٩٧

٧- الهمع ٤/ ٢٨٧

٨- ارشاف الضرب ١٠٣٨/٢ ، ١٠٣٩

ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعا نحو: أى الرجلين قام ؟ و أى الرجال جاء ، فلا تضاف إلى مفرد معرفة إلا إذا تكررت معه[1] . وعلى هذا يكون التكرار شرطا في إضافة "أى " الاستفهامية إلى المفرد المعرفة

ومنه قول الشاعر :

ألا تسألون الناس أيي وأيكم غداة التقينا كان خيرا و أكر ما[2] .

فقد أضيفت "أي" إلى المفرد المعرفة والذي جوز ذلك تكرارها . فإذا انعدم التكرار تعينت إضافتها إلى نكرة ، أو مثنى نحو: أي رجل و أي الزيدين عندك [3] .

هذا ، وقد أجاز بعض النحاة إضافتها إلى المفرد المعرفة مع عدم التكرار إذا نوى بها الأجزاء ليصبح فيها معنى البعضية نحو: أي زيد حسن اي : أي أجزائه [4] .

وعلى هذا الرأي لا يعد التكرار شرطا في إضافة :أى: الاستفهامية إلى المفرد المعرفة.

(١٠) التوكيد اللفظي

التوكيد اللفظي هو قسيم التوكيد المعنوي ، وهو قائم على إعادة أو تكرار اللفظ

فعند إرادة توكيد الاسم أو الفعل توكيداً لفظياً يعاد لفظهما مرة أخري ، ولا خلاف في ذلك بين النحاة [5]

وهذا راجع إلي أن الاسم والفعل كل منهما قائم بنفسه بحيث يمكن تكرار لفظه - وحده - دون ارتباط بغيره يقال : جاء زيدٌ زيدٌ ، وقام قام خالد .

أمَّا الحرف فتكراره للتوكيد يتوقف على نوعه ؛ لأنه قد يكون جوابا ، وقد يكون غير جواب .

فإن كان حرف جواب وقصد توكيده فإنه يكرر وحده، كما يجاب به وحده ، نحو : أجل أجل ، لا لا ، نعم نعم [6] . وإنما جاز توكيد الحرف الجوابي بتكراره وحده دون إعادة ما اتصل به؛ لأنه قائم مقام جملة [7].

فإن كان الحرف المراد توكيده غير جواب ، فإن الحرف لا يكرر وحده ، بل لا يعاد إلاَّ مع ما اتصل به أولاً ؛ لكونه كالجزء منه نحو : إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ وفي الدار في الدار الدنيا[8] .

ولا يعاد الحرف غير الجوابي - وحده - إلا ضرورة نص على ذلك ابن السراج [9] .

---

[1] - حاشية الخضرى ٢٦/٢

[2] - البيت الطويل ،ولم اقف على قائلة

من مواضعه : ابن الناظم ٣٩٧ ، والمقاصد النحوية ٤٢٣/٣ ، وحاشية الخضرى ٢٦/٢

[3] - أوضح المسالك ١٤٢/٣ ، وينظر الاشمونى ٣١٧/٢

[4] - توضيح المقاصد والمسالك ٣٧٢/٢

[5] - أوضح المسالك ٧٩/٤ ، وينظر الكتب ٢٥٦/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٢/٢

[6] - شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣ ، ٣٠٤ وينظر توضيح المقاصد والمسالك ١٨٢٠/٣

[7] - التصريح ٥٢٩/٣ :٥٣١ .

[8] - الهمع ٢٠٨/٥ ، وينظر الكتاب ٣٦٠/٢

[9] - الأصول ١٩/٢، ٢٠

ومنه قول الشاعر :

إنَّ إنَّ الكريم يحلم ما لم يرين مَنْ أجاره قد ضيما[1]

فقد كرَّر " إنَّ " وحدها دون أن يعيد معها ما اتصلت به ، وهذا ضرورة .

وقد أجاز الزمخشري توكيد الحرف غير الجوابي بإعادته -وحده- في غير ضرورة[2] ، وعلى رأيه يجوز أنْ يقال : إنَّ إنَّ زيداً قائمٌ .

وما ذهب إليه الزمخشري رده كثير من النحويين ؛ لعدم إمام يسند إليه وسماع يعول عليه ، وما جاء مخالفاً لهذا فهو ضرورة [3] .

ومعني ما سبق أنه عند إرادة توكيد الحرف يكرَّر -وحده- بشرط كونه جواباً ، فإن كان غير جواب فلابد من أنْ يعاد معه ما اتصل به ؛ لأنه من تمام معناه[4] .

هذا ، وابن مالك يجيز إعادة الحرف غير الجوابي -وحده- إن اتصل به حرف عطف، ومنه قول الشاعر :

لبت شعري هل ثم هل آتينهم أم يحولنَّ مِنْ دون ذاك حمامي [5]

فقد أعاد " هل " وحدها بالرغم من كونها حرفاً غير جواب ؛ لإتصال حرف العطف "ثمَّ " به وهذا على رأي ابن مالك .

(١١) عطف النسق

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولي : تكرار " إمَّا " :

" إمَّا " من حروف العطف [6] . والأفصح فيها أن تكون مكررة فهذا هو الغالب فيها ، والبصريون لا يجيزون فيها إلا التكرار نص على هذا النحاس[7] .

وفي المقابل فقد أجاز الفراء ألا تكرر ، وأن تجري مجري " أو " يقال : عبد الله يقوم وإمَّا يقعد[8] .

---

[1] -البيت لم أقف على قائله ، وهو من الخفيف . من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٠٣ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٣ / ٣٤٠ . وتوضيح المقاصد والمسالك ٣ / ١٧٩ ، والتصريح ٢ / ١٣٠ ، والهمع ٥ / ٢٠٨ ، والأشموني ٢ / ٤١٠ ، والدرر ٢ / ١٦١ .

[2] - المفصل ١١٢ ، وينظر شرح المفصل لابن يعين ٢٢٣/٢: ٢٢٥

[3] - شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٣/٣ ، ٣٠٤

[4] - توضيح المقاصد والمسالك ١٧٧/٣: ١٨١ .

[5] - قائله : الكميت ، وهو من الخفيف . من مواصفه : سر صناعة الإعراب ٦٨٤/٢ ، ورصف المباني ٣٣٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٢/٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٨١/٣ ، والهمع ١٢٥/٢ ، والدرر ١٦١/٢

[6] - اختلف النحاة في (إمَّا) الثانية التي تدخل عليها الواو من حيث كونها حرف عطف أو لا. فمذهب يونس وأبي علي الفارسي أنها ليست بحرف عطف ، وأن العطف بالواو لا بـ" إمَّا " إذا قيل : قام إمَّا زيد وإمَّا عمرو .
وقد عدَّ سيبويه (وإمَّا) في حروف العطف ، وحمل بعض النحاة كلام سيبويه على ظاهره فقال : الواو رابطة بين (إمَّا) الثانية و(إمَّا) الأولى، وقال بعض المتأخرين : الواو عطف (إما) على (إما) و (إمَّا) الثانية عطفت الاسم على الاسم الذي بعد (إمَّا) الأولي ، وقد جعل الرماني " إمَّا " الثانية حرف عطف " . (ينظر الارتشاف ١٩٧٦/٤).

[7] - الجني الداني ٥٣٢ ، وينظر المساعد ٤٦١/٢

[8] - معاني القرآن للفراء ٣٩/١ ، وينظر الداني ٥٣٢

هذا ، وإذا كان ما نقله النحاس يدل على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرار ، والفراء يجيز ألا تتكرر ، فإن تكرارها هو الأفصح عند معظم النحويين ، وقد يستغني عن تكرارها ، وذلك إذا كان في الكلام ما يغني عنه نحو " أو " و " إلاَّ " [1].

فمثال الاستغناء بـ"إلاَّ " عن تكرار " إمَّا " قول الشاعر :

فإمَّـا أنْ تكـون أخـي بحـق ... فـأعرف منـك غثّـي مـنْ سمـيني

وإلاَّ فـاطَّرحني واتخـذني ... عـدواً أتقيـك وتتقينـي [2]

ومثال الاستغناء عن تكرار " إمَّا " بـ" أو " : " وإنَّا أوْ إيَّاكُمْ لعَلى هُدى أوْ في ضَلالٍ مُبينٍ " [3] في قراءة أبي " وإما أو إياكم " .

هذا ، وقد تستعمل " إمَّا " غير مكررة ، وإن لم يكن في الكلام ما يغني عن تكرارها ، وهو قليل جداً ، فمن ذلك قول الشاعر :

فَهاض بدار قد تقادم عهدها ... وإمَّا بأموات ألمَّ خيالها [4]

يريد : إمَّا بدار ، وإمَّا بأموات ، فلم يكرر " إمَّا " وليس في الكلام ما يغني عن تكرارها [5] .

وإذا ولي النعت " إمَّا" وجب تكرارها نحو " انتني برجل إمَّا صالح وإمَّا طالح [6]

وعلى هذا يكون الأفصح في " إما " التكرار ، وقد لا تكرر إذا وجد في الكلام ما يغني عن تكرارها ، وقد لا تكرر دون أن يكون في الكلام ما يغني عن التكرار ، واذا وليها النعت وجب تكرارها [7] .

المسألة الثانية : تكرار " لا " العاطفة :

اشترط النحاة للعطف بـ " لا " أنْ تتلو نداءً أو أمراً أو إثباتاً ، وكذا الدعاء والتحضيض ، كما يشترط - أيضاً - ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ، فلا يجوز : جاءني رجلٌ لا زيدٌ بخلاف لا امرأة ، وأن يكون ما بعدها مفرداً ليس صفة لما قبلها ، ولا خبراً ولا حالاً ، وإلاَّ خرجت عن العطف ، ووجب تكرارها.[8] قال تعالى "إنَّهَا بَقَرَةٌ لاَّ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ"[9] ، وزيدٌ لا كاتب ولا شاعر، وجاء زيدٌ لا ضاحكاً ولا باكياً [10] .

---

[1] - شرح الجمل لابن عصفور ١٨٦/١: ١٨٨ ، وينظر المقرب ٢٣٢/١ . وهمع الهوامع ٢٥٣/٥ ، ٢٥٤

[2] - قائلهما : المثقب العبدي ، وهما من الوافر . من مواضعهما : الشعر والشعراء ٣١٢/١ ورصف المباني ١٨٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٦ ، والمقرب ٢٣٢/١ ، والجني الداني ٥٣٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢١٧/٣ .

[3] -سورة سبأ من الآية (٢٤)

[4] - البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ١٩٠٢ . وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٦٤٢ ، وللفرزدق في ديوانه ٧١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٨ ، والارتشاف ١٩٩٢/٤، ولذي الرمة أو للفرزدق في الخزانة ٧٦/١١ ، ٧٨ ، والدرر ١٢٤/٦ . وبلا نسبة في رصف المباني ١٨٥ ، والمقرب ١٣٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٧/١ ، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢١٧/٣

[5] - التصريح ٥٩٨/٣، ٥٩٩

[6] -المساعد ٤١٧/٢ ، وينظر الرضي ٤٠١/٤ ، ٤٠٢

[7] -ابن يعيش ١٠٢/٨ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١٢٢٨/٣

[8] - حاشية الخضري ١٥٢/٢، ١٥٣ وينظر ابن الناظم ٥٣٩

[9] - سورة البقرة من الآية (٦٨) .

[10] -الهمع ٢٦٠/٥ ، ٢٦١ ، وينظر رصف المباني ٣٣٠ ، ٣٣١

وعلى هذا فإنه يجب تكرار " لا" إذا وليها النعت ، والحال والخبر ، قال تعالي " لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ " [1] وقوله " لا ظَلِيلٍ وَلَا يُغْنِي مِنَ اللَّهَبِ" [2].

هذا ، ولا يجوز تكرارها - في غير ما سبق - كسائر حروف العطف لا يقال : قال زيد لا عمرو لا بكر كما يقال : قام زيدٌ وعمرو وبكرٌ ، ولو قصد ذلك يتم إدخال الواو في المكرر فيقال : ولا بكرٌ ولا خالدٌ ، فتخرج " لا " عن العطف ، وتتمخض لتأكيد النفي ؛ لدخول العاطف عليها ،وهذه الزائدة لا تدخل على العلم ، يقال : أنت غير قائم ولا قاعد ،وغيرالقائم ولا القاعد ، ولا يقال : أنت غير زيد ولا عمرو بل يقال :غير زيد وعمرو[3] ، ومن النحاة من لا يوجب تكرارها ؛ لأنها ليست في جواب [4]

المسألة الثالثة : تكرار " بل " :

" بل " من حروف العطف التى تفيد تقرير حكم ما قبلها وجَعْل ضده لِمَابعدها نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو ، تقرر نفي القيام عن زيد وإثباته لعمرو ، ويقال : لا تضرب زيداً بل عمراً ، فتقرر النهي من زيد وتثبت الأمر بضرب عمرو، هذا بعد النفي والنهي

ومثال الخبر المثبت : جاء زيدٌ بل عمرو ، والأمر : اضرب زيداً بل عمراً فهي في ذلك لإزالة الحكم عما بعدها حتى كأنه مسكوت عنه ، وجعله لمَا بعدها [5].

وجملة القول في " بل " أنها إنْ وقع بعدها جملة كانت إضراباً عما قبلها إمَّا على جهة الإبطال كقوله تعالي " أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءهُم بِالْحَقِّ " [6]، وإمَّا على جهة الترك من غير إبطال نحو قوله تعالي " وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَذَا " [7]

وإن وقع بعدها مفرد وليس قبله نفي أو نهي ، فهي لإزالة حكم ما قبلها وجعله لمَا بعدها وإن كان قبل المفرد نفي أو نهي ، فهي لتقدير حكمه وجَعْله ضده لمَا بعدها .

هذا ، وقد تكرر " بل " فيكون ما بعد المتقدمة مقصود الانتفاء كقوله تعالي " بَلْ قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ بَلِ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ " [8].

فما بعد الأول من الأخبار بالأضغاث مقصود الانتفاء ؛ لأنه مرجوع عنه ، وكذا ما بعد الثانية[9].

كما قد يكون تكرار " بل " تنبيهاً على أولوية المتأخرة بالقصد إليه والاعتماد عليه، مع ثبوت ما قبله ، ومنه قوله تعالي " بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ"[10].

---

[1] - سورة الواقعة. الآية (٤٤)
[2] - سورة المرسلات. الآية (٣١)
[3] - شرح الرضي ٤١٦/٤ ، وينظر الارتشاف ١٩٩٧/٤
[4] - الهمع ١٨٤/٥
[5] - توضيح المقاصد والمسالك ٢٢٦/٣ ، وينظر الهمع ٢٥٥/٥، ٢٥٦
[6] - سورة المؤمنون من الآية (٧٠)
[7] - سورة المؤمنون من الآية (٦٢، ٦٣)
[8] - سورة الأنبياء من الآية (٥)
[9] - شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٩/٣ ، وينظر رصف المباني للمالقي ٢٣٠ :٢٣٢
[10] - سورة النمل من الآية (٦٦)

وعلى هذا يكون التكرار في " بل " إما لقصد الانتفاء ؛ لأنه مرجوع عنه وكذا ما بعد الثانية وإمّا للتنبيه على أولوية المتأخرة بالقصد إليه مع ثبوت معني ما قبله [١] .

(١٢) البدل

البدل هو أحد التوابع الخمسة ، وهو لغة : العوض ، قال تعالى " عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها "[٢] .

وفي الاصطلاح : التابع المقصود بالحكم بلا واسطة تكون بينه وبين متبوعه[٣] .

ويرى ابن عصفور أن البدل هو : إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيين الأول أو تأكيده ، وعلى أن ينوى بالأول منها الطرح معنى لا لفظاً .[٤]

هذا ، والتعبير بالبدل اصطلاح بصري ، أما الكوفيون فيسمونه التبيين والتكرير والترجمة [٥] .

والغرض من البدل : التبيين ورفع التوهم والالتباس ، والإيضاح وإزالة التوسع والمجاز[٦] .

هذا ، ويبدو أثر التكرار في البدل في حكم العامل فيه .فذهب أكثر النحاة إلى أن العامل في البدل مقدر ، وهو بلفظ الأول[٧] أي : أنه على نية تكرار العامل ، إلا أن العامل فيه حذف لدلالة الأول عليه ، فالبدل من جملة ثانية غير جملة المبدل منه[٨] .

وقد صرح بهذا سيبويه إذ يقول : " هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول ، وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ،ورأيت بني زيد ثلثيهم ، ورأيت بني عمك ناساً منهم ، ورأيت عبد الله شخصه "[٩] .

وذهب المبرد ومن وافقه إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وليس على نية تكرار العامل[١٠] .

ونقل أبو حيان عن بعض النحويين أن العامل في البدل هو العامل الأول بحكم النيابة عن العامل الثاني[١١] .

---

[١] - المساعد ٤٦٥/٢ ، وينظر الارتشاف ١٩٩٥/٤

[٢] -سورة القلم : من الآية (٣٢)

[٣] - شرح قطر الندى ٣٣٥ ، وينظر شرح شذور الذهب ٤١٠

[٤] - المقرب ١ / ٢٦٦

[٥] - ارتشاف الضرب٤ / ١٩٦١ ، وينظر همع الهوامع ٢ / ١٢٥

[٦] - أسرار العربية ٢٩٨

[٧] - شرح المفصل لابن يعيش٣ /٦٧

[٨] -الارتشاف ٤ / ١٩٦١

[٩] - الكتاب ١ / ١٥٠

[١٠] - المقتضب ٤ / ٢٩٥ -٢٩٧

[١١] -الارتشاف ٤ / ١٩٦١

وعلى هذا يكون للتكرار المنوي أثر في العامل في البدل عند بعض النحاة كسيبويه ومن وافقه ، ولا أثر له عند من جعل العمل في البدل للعامل الأول بلا تكرار ، وكذا عند من جعل العمل للعامل الأول على سبيل النيابة عن العامل الثاني[1] .

(١٣) تكرار المنادي

أثر التكرار في المنادي يتوقف على حاله ؛ لأن المنادي المكرر قد يكرر وهو مفرد وقد يكرر وهو مضاف

(أ) تكرار المنادي المفرد : إذا كرر المنادي المفرد نحو : يا زيد زيد ، جاز في " زيد" الثاني الضم والرفع والنصب [2] .

فالضم على أنه منادي محذوف الأداة والتقدير : يا زيد يا زيد ثم حذف حرف النداء، وبقي المنادي على ما كان عليه ، والرفع على أنه عطف بيان على الموضع [3] .

وجَعْل الثاني منادي محذوف الأداة رأي سيبويه [4] . غير أن أكثر النحويين يجعلون الثاني في نحو : يا زيدُ زيدُ بدلاً ، قال ابن مالك : " وذلك عندي غير صحيح ؛ لأن حق البدل أن يغاير المبدل منه بوجه ما ،إذ لا معنى لإبدال الشيء من نفسه ، فلم يبق فيه إلا الضم دون تنوين على أنه منادي ثان ، والضم مع التنوين على أنه عطف بيان على اللفظ ، والنصب على أنه عطف بيان على الموضع[5] .

(ب) تكرار المنادي المضاف : إذا كرر المنادي المضاف فلا يخلو من تكرار المضاف إليه معه أو لا .

فإذا كرر المضاف إليه فلا إشكال نحو : يا تيمَ عديَ تيمَ عديَ فهذا توكيد محض [6] .

وإذا كرر المنادي المضاف دون المضاف إليه نحو : يا سعدَ سعدَ الأوس ، تعين نصب الثاني ، وجاز في الأول وجهان : الضم ، والفتح

فالضم على أنه منادي مفرد معرفة ، ونصب الثاني - حينئذ - لأنه منادي مضاف ، أو توكيد ، أو عطف بيان ، أو بدل ، أو منصوب بإضمار " أعني " [7] .

وإنْ فُتح الأول نحو : يا سعدَ سعدَ الأوس ، ففيه خلاف بين النحويين : فمذهب سيبويه : أن " سعد " الأول منادي مضاف إلي ما بعد الثاني ، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه [8] .

ومذهب المبرد : أن الأول منادي مضاف إلي محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلي الآخر ، والأصل : يا سعدَ الأوس سعدَ الأوس [9] .

---

[1] - ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ /٦٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣٠

[2] - شرح الأشموني ٣/٣٩ ، وينظر حاشية الخضري ١٨١/٢، ١٨٢

[3] - شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٤/٣ ،٤٠٥ ، وينظر شرح الكافية الشافية ١٣٢٠/٣: ١٣٢٢

[4] - الكتاب ١٨٥/٢ ،١٨٦

[5] - شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٥/٣ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٣٠٢/٣ :٣٠٤

[6] - المساعد ٥١٧/٢ :٥١٩

[7] - ابن الناظم ٥٧٨ ،٥٧٩ ، وينظر شرح الرضي ٣٨٥/١ :٣٨٨

[8] - الكتاب ٢٠٥/٢ :٢٠٧ ، وينظر أوضح المسالك ٢٤/٤ ،٢٥

[9] - المقتصب ٢٢٧/٤ ، وينظر التصريح ٣٦/٤

وضعّفه ابن عصفور ؛ لأن المضاف إليه إذا حُذِفَ عاد التنوين نحو أعطيته بعض الدراهم ، فإذا حذفت قلت : بعضاً إلا أن يكون في اللفظ كالمضاف ، وأيضاً فإن مذهب المبرد على غير طريقة الحذف ؛ لأنه لا يحذف الأول لدلالة الثاني عليه ، وإنما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه[1] .

ومذهب الفراء : أنَّ الأول والثاني مضافان للاسم المذكور أخذاً من قولهم : قطع الله يد ورجل مَنْ قالها ، و " يد " و " رجْل " مضافان إلي " مَنْ " [2] .

ومذهب الأعلم : أنَّ الاسمين رُكِّبا تركيب الأعداد كخمسة عشر وفتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، وأضيف المنادي المركب كما قالوا : ما فعلتُ خمسة عشرك [3] .

وبالنظر إلي إعراب الثاني على كل مذهب نجد : أنه عند سيبويه منصوب على التوكيد ؛ إذ هم مقحم ، وعلى مذهب المبرد بدل ، أو عطف بيان ، أو منادي مستأنف ، أو توكيد ، وجاز التوكيد ؛ لأن المحذوف مراد ، فصار بدلاً لفظيا .

وعلى رأي الفراء منصوب ؛ لأنه مضاف ، وعلى رأي الأعلم في موضع نصب منادي مضاف ، وكان عنده في موضع نصب ولم يكن منصوباً ؛ لتركبهما معاً كتركيب خمسة عشر ونحوه [4] .

ومما جاء فيه تكرار المنادي المضاف قول الشاعر :

يـا تـيم تـيم عـدي لا أبـالكم لا يلقيـنكم فـي سـوء غمـرُ [5]

فعلى رأى سيبويه " تيم " الأول مضاف إلى "عدى " و "تيم" الثاني مقحم بين المضاف و المضاف إليه وهو توكيد لفظي لـ "تيم " الأول.

وعلى رأى االمبرد "تيم" الأول مضاف إلى "عدى " مقدر دل عليه هذا الظاهر .

وعلى رأى الفرار كلاهما مضاف إلى "عدى " .

وعلى رأى الأعلم كلاهما مبنى على الفتح فى محل نصب منادى مضاف إلى "عدى" ، وهذا على التركيب [6] .

(١٤) الاستغاثة

الاستغاثة من ملحقات المنادى ، وهي : نداء من يخلص المستغاث له من شدة وقع فيها ، أو يعين على دفع مشقة عنه ، فالمقصود منها : طلب العون والنصرة نحو : يا لله للمسلمين [7] و المستغاث يجر بلام مفتوحة وجوباً لوقوعه موقع الضمير ، وجره بها للتخصيص على الاستغاثة[8] .وإنما فتحت لام المستغاث به للفصل بينه وبين المستغاث له . قال المبرد : " إذا استغثت بواحد أو بجماعة فاللام مفتوحة . تقول : ياللرجال ، ويا للقوم .

---

[1] - شرح الجمل ١٩٤/٢ ، ١٩٥ وينظر المقرب ١٨٠/١

[2] - الهمع ٥٧/٣ : ٥٩

[3] - النكت على كتاب سيبويه ٥٥٥/١ ، وينظر التصريح ٣٦/٤ ، والأشموني ٣٩/٣

[4] - الارتشاف ٢٢٠٤/٤ ، ٢٢٠٥ .

[5] - البيت لجرير ، وهو من الطويل . من مواضعه : الديوان ٢١٢ ، والكتاب ٥٣/١ . ٢٠٥/٢ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، ورصف المباني ٢٤٥ ، وابن يعيش ٣٤٦/١ . والمغني ٤٥٧/٢ وابن عقيل ٥٢٢/١ ، والهمع ١٢٢/٢ ، والأشموني ٤٥٤/٢ ، والدرر ٢٩/٦ .

[6] - شرح الرضى على الكافية ٣٨٥/١ : ٣٨٧ وينظر الأشمونى ٣/ ٣٩ .

[7] - همع الهوامع ١ / ١٨٠ ، وينظر المساعد ٢ / ٥٢٧

[8] -شرح قطر الندى ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، وينظر الكتاب ٢ / ٢١٥ ، والمقرب ١ / ٢٠١

...إذا كنت تدعوهم ، وإنما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو له ..." [1]. ويبدو أثر التكرار فيها عندما يعطف على المستغاث بمستغاث أخر ، وذلك لأنه عند العطف إما أن تتكرر معه " يا " أو لا[2] .

فإذا تكررت "يا" فتحت اللام نحو: يا لزيد ويا لعمر و يا لبكر [3] ومنه قول الشاعر :

يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس عتوهم في ازدياد[4]

فقد فتحت اللام فى و"يا لأمثال قومى " لتكرار حرف النداء مع المستغاث المعطوف.

وإذا لم تتكرر "يا" مع المستغاث المعطوف كسرت اللام ؛لذهاب اللبس حينئذ[5] .

ومنه قول الشاعر :

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول و للشباب للعجب [6]

فقد كسرت اللام فى "وللشبان " و القياس فتحها ، حملا على العطوف عليه ، ولكن لما كان معلوما ، وزال اللبس ، ولم يكرر حرف النداء كسرت [7] .ومعنى ما سبق أنه إن عطف على المستغاث مستغاث آخر، فإن تكررت " يا " فتحت لامه ، وإن لم تتكررکسرت لامه .

---

[1] - الكامل ٣ / ٢٠٧ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٤

[2] - شرح ابن عقيل بحاشيه الخضرى ١٨٩/٢ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢١٤/٢

[3] - ارتشاف الضرب ٢٢١٢/٤ وينظر الهمع ٣/ ٧٢،٧٣ .

[4] - البيت لم اقف على قائله ، وهو من الخفيف . من مواضعه : توضيح المقاصد و المسالك ١٧/٤ وابن الناظم ٥٨٧ ،والمساعد ٥٢٧/٢ ، والهمع ٧٢/٣ ، و الاشمونى ١٦٣/٣

[5] - التصريح ٤ / ٧٦ ، وينظر شفاء العليل ٢ / ٨١٥ .

[6] - البيت لم أقف على قائله ، وهو من البسيط

من مواضعه : المقتصب ٢٥٦/٢ ، و الاصول ٣٥٣/١ و المقرب ١٨٤/١ ، وابن الناظم ٥٨٨ ، و الهمع ١٨٠/١ و الاشمونى ١٦٥/٣ وخزانه الأدب ٢٩٦/١ .

[7] - توضيح المقاصد و المسالك ١٨/٤ ، و بنظر المقتصب ٢٥٧/٢ ، وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢ / ١٠٦١، ١٠٦٢ .

(١٥) التحذير

التحذير هو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه . ويتوقف أثر التكرار فى التحذير على اللفظ الذي يكون به ، لأن التحذير قد يكون بلفظ " إياك " وأخواته أو لا [١] .

فإن كان التحذير بلفظ "اياك" ونحوه كاياك ، وإياكما، وإياكم ، وإياكن فهو مفعول به لفعل محذوف وجوبا ، ولايجوز إظهاره ، لأنه قد كثر التحذير بهذا اللفظ ، فجعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، و التزموا معه إضمار العامل سواء أكان معطوفا عليه نحو : إياك و الشر ، أم مكررا نحو : إياك إياك الشر أم غير مكرر نحو : إياك الأسد[٢].

ولا أثر للتكرار فى هذا الموضع ، لأن التحذير بلفظ "إياك " وأخواته ، إذ العامل واجب الحذف مع هذه الألفاظ سواء أكانت مكررة أم لا.

فإذا كان التحذير بغير لفظ "إياك " وأخواته فهنا يكون للتكرار أثر في حكم حذف العامل .

فإذا كرر لفظ المحذر منه وجب حذف العامل نحو: الأسد الأسد ، وذلك لأن التكرار فى المحذر منه كالبدل من العامل[٣] . فكأن التكرار قام مقام الفعل ؛ لما فيه من الدلالة على زيادة المعنى ، وطلبا للخفة [٤]. كذلك فإن في تكرار هذه الأسماء المحذر منها يزداد إظهار الفعل قبحا ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما [٥]. وإذا كان التحذير بغير لفظ "إياك" وأخواته ، وانعدم التكرار فإن حذف العامل يكون جائزا نحو : الأسد ، فيجوز إظهار العامل ، ويجوز إضماره ، لعدم وجود التكرار[٦] .

هذا ، ومع الاتفاق على أثر التكرار في حذف العامل وجوبا ، إلا أنه قد ورد عن العرب رفع المكرر في التحذير ؛ لضرورة الشعر ، ومنة قول الشاعر:

إن قوما منهم عُمير وأشبا هُ عمير ومنهم السفاح
لجديرون باللقاء إذا قا ل أخوة النجدة : السلاح السلاح [٧]

فـ "السلاح السلاح" محذر منه مكرر ، ومع هذا جاء مرفوعا ، وكان الواجب فيه النصب مع وجوب حذف العامل إلا أنه عدل عنه إلى الرفع لضرورة الشعر[٨] .

وخلاصة الأمر فإن دور التكرار في حذف عامل المحذر منه يتوقف على لفظه ، فان كان التحذير بلفظ "إياك" وأخواته ، فلا أثر للتكرار في حكم حذف العامل ؛ لأن العامل واجب الحذف سواء وجد التكرار أم لا ، وإن كان المحذر منه بغير لفظ "إياك" وأخواته وجب حذف العامل إذا تكرر لفظ المحذر منه ، وإلا كان حذف العامل جائزا[٩] .

---

١ - أوضح المسالك ٤/٧١، ٧٢، وبنظر شرح الرضى ١/٤٨١ ، ٤٨٢ ، وشفاء العليل ٢/٨٣٧
٢ - توضيح المقاصد و المسالك ٤/٦٦ ، ٦٧ وبنظر حاشية الخضرى ٢/٢٠٥، ٢٠٦
٣ - ابن الناظم ٦٠٧ ، ٦٠٨
٤ - شرح ألفية ابن معط للقواس ١/٤٩٢
٥ - شرح المفصل لابن يعيش ١/٣٩١ ، وبنظر التصريح ٤/١٣١
٦ - المساعد ٢/ ٥٧٤ ، ٥٧٥ ،وبنظر الهمع ٣/ ٢٤
٧ - البيتان لم أقف على قائلهما ، وهما من البسيط . من مواضعهما: معانى القران للقراء ١/١٨٨ ، و الخصائص ٣/١٠٢ ، وابن الناظم ٦١٠ ، والأشموني٣/ ١٩٣ ، والدور ١/١٤٦
٨ - شرح الشمونى ٣/ ١٩٣
٩ - ارتشاف الضرب ٣/١٤٧٩ ، ١٤٨٠

(١٦) الإغراء

الإغراء هو : أمر المخاطب بلزوم ما يجمده به .

و للتكرار أثر في حكم حذف العامل في الإغراء[١] ،وذلك لأن المغرى به قد يكون مكررا أو لا

فإذا كرر لفظ المغرى به نحو: الصلاة الصلاة ، أخاك أخاك فإنه يجب حذف العامل ، لأن تكرار اللفظ قام مقام العامل المحذوف ، فوجود العامل مع التكرار كأنه جمع بين العوض و المعوض عنه ، وهذا لا يجوز في اللغة [٢] .

فإذا انعدم تكرار لفظ المغرى به نحو : الصلاة ، أخاك ، فإنه لا يلزم إضمار العامل ، بل يجوز إضماره وإظهاره [٣] و معنى هذا أنه مع وجود التكرار يكون حذف العامل واجبا ، ومع عدم وجوده يكون حذف العامل جائزا .

(١٧) الفرار من التكرار

بد لي أن أختم هذا البحث بمسألة تتعلق بالفرار من التكرار في بعض المواضع النحوية ، وقد اكتفيت بموضعين لأدلل بهما على أن استقباح التكرار ، والرغبة في الفرار منه له أثر في بعض المسائل النحوية ، ومنها :

(أ) في الممنوع من الصرف :

للتكرار دور في الممنوع من الصرف ؛ وذلك لأن من علل منع الاسم من الصرف : الوصفية والعدل في أسماء العدد إلى وزني " فعال " و" مفعل " نحو : مثنى وثناء ، ومثلث وثلاث[٤] .

أما العدل في أسماء العدد ، فـ " أحاد وموحد " معدولان عن واحد واحد ، ومثنى وثناء معدو لان عن اثنين اثنين ، وكذا سائرها[٥] .

قال سيبويه : "وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ن فقال : هو بمنزلة أخر، إنما حده واحداً واحداً ، واثنين اثنين ، فجاء محدود أ عن وجهه فترك صرفه"[٦].

وأما الوصف ، فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات ، إما نعتاً نحو قوله تعالى " أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع "[٧]، وإما حالاً نحو قوله تعالى " فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ".[٨] ، وإما خبراً نحو : حضور الطلاب مثنى مثنى.

هذا ، وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ والمعنى ، أما في اللفظ فظاهر ، وأما في المعنى ؛ فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فصار فيها عدلان[٩] .

---

١ - حاشية الخضرى ٢٠٧/٢ ، وينظر ابن الناظم ٦٠٩

٢ - أوضح المسالك ٧٤/٤ ، وينظر الارتشاف ١٤٨٠/٣ ، و المساعد ٥٧٤/٢

٣ - توضيح المقاصد و المسالك ٧٣/٤ ، ٧٤ ، وينظر المقرب ٢٥٤/١ ، وشفاء العليل ٨٣٨/٢ والتصريح ١٧١/٤ ، و الهمع ٢٨/٣ .

٤ - الهمع ٨٤،٨٣/١، وينظر المقتضب ٣٨١،٣٨٠/٣، وشرح ألفية ابن معط للقواس ١/ ٤٤٩، ٤٥٠ ؛

٥ - شرح ابن عقيل ٢ /٣٢٠

٦ - الكتاب ٣ /٢٢٥

٧ - سورة فاطر. من الآية رقم (١)

٨ - سورة النساء . من الآية (٣)

٩ - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٦٩ ، ٢٧٠

والمتفق على سماعه من العرب هو الأعداد من واحد إلى أربعة ، ولذا اقتصر ابن مالك عليها[1].

وقد اختلف النحاة فيما لم يسمع من العرب على ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه يقاس على ما سمع ، وهو مذهب الكوفيين والزجاج[2] .

والثاني : أنه لايقاس عليه بل يقتصر على المسموع ، وهو مذهب جمهور البصريين[3]

والثالث : أنه يقاس على " فعال " لكثرته ، لا على " مفعل "[4] .

ويرى أبو حيان أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة فتقول : موحد وأحاد إلى معشر وعشار[5] .

أما عن دور التكرار في هذه العلة ، فإنه كان سببا في عدل تلك الأعداد إلى " فعال " و " مفعل "؛ للفرار منه طلباً للاختصار والخفة في الكلام ، إذ " أحاد " - مثلا - أخصر من واحد واحد ، وكذا الباقي ، فللفرار من التكرار تم العدل في تلك الأعداد طلبا للاختصار[6] ، وكذا لضرب من المبالغة ؛ لأن واحداً مدلوله المفرد ،فإذا قيل : جاء القوم أحاد فلا يعلم عددهم ، والمعنى : جاؤوا متفرقين[7] .

(ب) في أدوات الشرط :

للتكرار دور في أدوات الشرط ، وهذا يعود إلى الاختلاف في بعضها من ناحية البساطة والتركيب ، ومن ذلك الخلاف في (مهما) من حيث البساطة والتركيب ، والأقوال فيها ثلاثة :

الأول : أنها بسيطة على وزن " فعلى " ، وألفها إما للتأنيث ، وإما للإلحاق ، وزال التنوين عنها للبناء ، أو للتأنيث[8] ، وعلى هذا الوجه لا أثر للتكرار فيها .

الثاني : أنها مركبة من (ما) و(ما) الأولى للجزاء ، والثانية زائدة كتلك التي تزاد بعد أدوات الشرط مثل " إن " و " متى " و" أين "، فاستقبحوا التكرار ، فأبدلوا من ألف " ما" الأولى – الشرطية – هاء ، وجعلوها كالشئ الواحد[9] .

وعلى هذا الرأي يثبت التركيب في " مهما " ، ويثبت فيها الإبدال ؛ للفرار من التكرار ، وعلى هذا يكون التكرار علة للإبدال؛ لاستقباحه في هذا الموضع[10] . وهذا قول الخليل بن أحمد[11] .

الثالث :أنها مركبة من " مه " اسم فعل أمر بمعنى : اكفف، و" ما " الشرطية ، وهذا رأي سيبويه [12] ، والأخفش [13]، والزجاج[1] .

---

[1] - شرح ابن عقيل ٢ /٣٢٠ ن وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٢٧٠

[2] -الارتشاف ٢ /٨٧٤، ٨٧٥

[3] -المساعد ٣ /٣٤ ، وينظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٤٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٩٠٥ .

[4] - توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ١٢٧

[5] - الارتشاف ٢ / ٨٧٤ ، ٨٧٥

[6] - ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ٣٢٠ تحقيق حنا الفاخوري ، وينظر الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ١ / ٣٥٣

[7] - شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس١ / ٤٥٠ ، وينظر ابن يعيش ١ / ٦٢ ، ٨ / ٥٧ .

[8] - الهمع ٤ / ٣١٦ ، وينظر توضيح المقاصد والمسالك ٢ / ٣٦٦ ، ٣٦٧

[9] -المساعد ٣ / ١٣٧ ، وينظر الارتشاف ٤ / ١٨٦٣

[10] - الأصول لابن السراج ٢ /١٥٩

[11] - الكتاب ٣ / ٥٩ ، ٦٠ ، وينظر المقتضب ٢ /٤٧

[12] - الكتاب ٣ / ٦٠

[13] - المساعد ٣ / ١٣٧

وهذا الرأي بالرغم من جنوحه للقول بالتركيب في " مهما " إلا أنه لا أثر للتكرار فيه ، لانتفائه .

ومن هنا يتضح أن الفرار من التكرار كان سبباً في القول بالإبدال في " مهما " عند الخليل .

(الخاتـمة)

وبعد : فقد أظهرت هذه الدراسة المتعلقة بدراسة الآثار النحوية للتكرار الأمور الآتية :

١ - أن للتكرار دوراً في إفادة معنى التكثير في باب المثنى ، إذ يستغنى به عن العطف فى الدلالة على معنى التكثير .

٢ - يعد التكرار واحدًا من الروابط التي تربط بها جملة الخبر بالمبتدأ عن طريق إعادة المبتدا بلفظه .

٣ - للتكرار دور في إبطال الإعمال كما هو الحال في إبطال إعمال "ما" النافية عند الحجازيين ؛ لأنه يتسبب في إزالة المشابهة بين "ما" و "ليس" عن طريق تحويل المعنى إلى الإثبات ، وهي إنما تعمل في النفي .

٤ - يعد التكرار شرطاً من شروط الحذف كما الحال في حذف خبر "إن" عند الفراء

٥ - يحول التكرار الإعمال الواجب إلى جائز كما هو الحال في "لا" النافية للجنس ، إذ تكرارها يجوز فيها الإعمال و الإهمال بعد أن كان إعمالها واجبا.

٦ - قد يكون التكرار واجباً كما هو الحال فى "لا" النافية للجنس إذا كان مصحوبها معرفة ، أو فصل بينها و بين اسمها بفاصل ، وكذا في "إما" العاطفة إذا وليها النعت ، و "لا" إذا وليها النعت أو الحال أو الخبر .

٧ - قد يكون التكرار سببًا في تعدد الأوجه الإعرابية كما هو الحال في تكرار "لا" النافية للجنس المصاحبة لنكرة مفردة ، أو تكرار اسمها ، وكما هو الحال في تكرار المنادى المضاف ، أو "إلا" الاستثنائية لغير توكيد.

٨ -للتكرار دور في حذف العامل وجوباً كما هو الحال في المفعول المطلق والتحذير والإغراء .

٩ - للتكرار دور في منع التثنية و الجمع كما هو الحال في المفعول المطلق المؤكد لعامله.

١٠ - قد يستغنى عن التكرار بالحصر كما هو الحال في حذف عامل المفعول المطلق ، أو بـ "أو" أو "إلا" كما هو الحال في "إما" العاطفة .

١١- يعد التكرار شرطا في الإضافة ،إذ يعد شرطاً في إضافة " كلا " إلى المفرد المعرفة عند ابن الانبارى ،كما يعد شرطاً في إضافة "أى" الاستفهامية إلى المفرد المعرفة أيضًا.

١٢ - يقوم علي التكرار أحد قسمي التوكيد ، وهو التوكيد اللفظي ، إذ لا يمكن أن يؤتى بالتوكيد اللفظي إلا بالتكرار.

١٣ - قد يفيد التكرار قصد الانتفاء ، أو التنبيه على أولوية المتأخر كما هو الحال في "بل" العاطفة .

١٤ - قد يكون للتكرار دور في نوع الحركة من فتح أو كسر كما هو الحال في الاستغاثة.

---

[١] - معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٦٩

١٥ – قد يكون الفرار من التكرار سبباً في المنع من الصرف كما هو الحال في الاعداد المعدولة على " فعال " و " مفعل " ، أو سبباً في القول بالتركيب كما هو الحال في " مهما " من أدوات الشرط .

هذه أهم الملحوظات التي خرجت بها من تلك الدراسة .

مصادر البحث

- القرآن الكريم
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى . تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/ رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة . ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام : أبى محمد بن عبد الله جمال الدين ا ابن يوسف بن أحمد بن عبدا لله بن هشام الأ نصارى المصري ط المكتبة العصرية . صيدا . بيروت.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ / خالد الأ زهري ، دراسة و تحقيق د/ عبد الفتاح بحيرى إبراهيم . ط الأولى ١٤١٨ هـ -١٩٩٧ م .
- توضيح المقاصد و المسالك على ألفية ابن مالك للمرادى ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن على سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط ١٩٧٩ م .
- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي تحقيق أحمد محمد عزوز . المكتبة العصرية . بيروت. لبنان . ط الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
- الجنى الداني فى حروف المعاني تحقيق : فخر الدين قباة ، ومحمد نديم فاضل . ط الثانية ١٣٠٤ هـ -١٩٨٣م . منشورات دار الأفاق الجديدة .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، شرحها : تركي فرحان المصطفى . منشورات محمد على بيضون . بيروت .ط الأولى ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م .
- خزانة الأدب ولب لباب العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي تحقيق وشرح : عبد السلام هارون (ط بولاق) ١٤٠٩ هـ -١٩٨٩ م.
- الخصائص لأبى الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد على النجار .ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .ط الثالثة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف الفاضل الرحالة : أحمد بن الأمين الشنقيطى . تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة
- ديوان الأعشى شرحه وقدم له . مهدي محمد ناصر الدين .ط بيروت
- البيان و التبيين للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . ط القاهرة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م ١٤٠٧ هـ -١٩٨٧ م
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب . تحقيق الدكتور/ نعمان محمد أمين طه . ط دار المعارف ١٩٦٩ م.
- ديوان ذى الرمة تحقيق الدكتور / عبد القدوس أبو صالح – دمشق ١٣٩٣هـ -١٩٧٣ م .
- ديوان زهير بن أبى سلمى – شرحه و ضبطه على فاعور . بيروت ١٩٨٨ م-١٤٠٨هـ .
- ديوان عبدا لله بن الزبعرى .تحقيق يحيى الجبوري . مؤسسة الرسالة . بيروت الطبعة الثانية ١٩٨١م .
- ديوان الفرزدق شرح د/ على مهدي زيتون . دار الجيل . بيروت .لا.ط
- رصف المبانى في شرح حروف المعاني للمالقى .تحقيق : أحمد الخراط .ط دمشق ١٩٧٥ م
- سر صناعة الإعراب لأبى الفتح عثمان بن جني تحقيق : حسن هنداوى .دار القلم . دمشق .ط الاولى ١٩٨٥ م

☜شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، قدم له ووضع فهارسه : حسين حمد . إشراف د/ إميل بديع يعقوب . منشورات محمد على بيضون .
☜شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، حققه و ضبطه و شرح شواهد ووضع فهارسه د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .ط دار الجبل . بيروت.
☜شرح ألفية ابن معط لابن جمعة القواس ، تحقيق و دراسة د/ على محمد الشوملى ، الناشر مكتبة الخريجى ، ط الأولى ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م .
☜شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد البدوي المختون ط . هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان .ط الأولى ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م
☜شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق د/ صاحب ابو جناح العراق ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
☜شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد . ط دار الكتب العلمية . بيروت لبنان ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
☜شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري المصري.المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
☜شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تعليق : محمد محيى الدين عبد الحميد ط.إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان
☜شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ تحقيق : رشيد عبد الرحمن العبيدى . نشر لجنة إحياء التراث فى وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية. ط الأولى ١٩٧٧ م
☜شرح عيون الإعراب للمجاشعى تحقيق وتعليق د/ عبد الفتاح سليم ط. دار المعارف ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
☜شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام .المكتبة العصرية .صيدا . بيروت . ط ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨ .
☜شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد الهريدى .دار المأمون للتراث . ط الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢ م
☜شرح الكافية للرضى تصحيح و تعليق : يوسف حسن عمر . ط دار الكتب العلمية.
☜شرح المفصل لابن يعيش .ط مكتبة المتبنى بالقاهرة
☜الشعر و الشعراء لابن قتيبة .ط بيروت .بدون
☜شفاء العليل للسلسيلي ، دراسة و تحقيق د/ الشريف عبد الله على الحسيني البركاني .ط . بيروت
☜الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين المعروف بالنيلي – تحقيق د / محسن بن سالم العميري ط ١٤١٩هـ
☜الكتاب لسيبويه تحقيق و شرح : عبد السلام هارون .ط الثالثة ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م. الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة .
☜كتاب البيان فى شرح اللمع للشريف عمرو الكوفي . دار عمار للطباعة و النشر و التوزيع .ط الأولى ٢٠٠٢ م .
☜المساعد على تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك) تحقيق د/ محمد كامل بركات .ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامى بمكة المكرمة ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م .

☜معاني القرآن لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء – تحقيق : محمد على النجار . ط الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٢ م .
☜المعجم المفصل في النحو العربي .إعداد د/ عزيزة فوال بابتى .ط دار الكتب العلمية .ط الأولى ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م .
☜المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . إعداد د/ إميل بديع يعقوب . ط دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ-١٩٩٦ م
☜مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية . صيدا ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .
☜المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لمحمود بن أحمد العيني .مطبوع مع خزانة الأدب .دار صادر .لا.ط
☜المقتصد في شرح الإيضاح للشيخ / عبد القاهر الجرجانى – تحقيق د/ كاظم بحر المرجان. بغداد ١٩٨٢ م
☜المقتضب للمبرد تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة . ط المجالس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٩٩ هـ-١٩٧٩ م
☜المقرب لابن عصفور تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى . ط بغداد ١٩٨٦ م
☜النكت على كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى – تحقيق : د/ زهير عبد المحسن سلطان – الكويت ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .
☜همع الهوا مع فى شرح جمع الجوامع للإمام : جلال الدين السيوطى ، شرح وتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم .ط عالم الكتب ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م .